هيئة السياحة السعودية تدعو للإبلاغ عن أي زيادات في أسعار «الإيواء السياحي»

الرياض / متابعات :

أكدت الهيئة العامة للسياحة والآثار أهمية التزام جميع الفنادق والوحدات السكنية المفروشة في جميع مناطق المملكة ، بقائمة الأسعار المعتمدة من الهيئة ووضع لوحة التسعيرة في مكان بارز ، وذلك ضمن سياسة تسعير مرافق الإيواء السياحي التي أعدتها الهيئة مؤخرا، بما يمكن أي نزيل من معرفة التسعيرة ويمكن الهيئة من مراقبة مدى الالتزام بهذه الأسعار ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان حقوق النزلاء.

وأوضح مدير عام التراخيص والجودة بالهيئة المهندس أحمد العيسى أن نسب الزيادة التي تم إقرارها خلال الأيام الموسمية تطبق وفق التصنيف الجديد لقطاع الإيواء السياحي ، وليس وفق النظام القديم حيث كانت المنشآت تضع أسعاراً تزيد على تصنيفها، كما كانت ترفع الأسعار بنسب تصل إلى 70 في المائة وفق تلك الأسعار، ولكن سياسة التسعير خفضت الحد الأعلى للزيادة إلى 50 ٪، ويتم احتساب تلك الزيادة وفق التصنيف الذي حصلت عليه منشآت قطاع الإيواء السياحي ، مشدداً على أن تطبيق تلك الزيادات اختياري وليس إجبارياً، مبيناً ضرورة التزام منشآت القطاع بسياسة التسعير، فنظام الفنادق ولائحته التنفيذية يلزم هيئة السياحة بتحديد أسعار المبيت والوجبات والمأكولات والمشروبات، وغير ذلك من الخدمات.

وأفاد أن الهيئة أعدت قائمة لأسعار مرافق الإيواء السياحي بما يتناسب مع نظام الفنادق الحالي ولوائحه التنفيذية التي تنص على قيام الجهة المشرفة على الفنادق بتحديد أسعار الخدمات الفندقية، بعد تشاور الهيئة العامة للسياحة والآثار مع كافة الجهات المختصة ومنها وزارة التجارة والصناعة، وكذلك المستثمرون في قطاع الإيواء السياحي، بالإضافة إلى أنه تم إشراك المواطنين في إعداد هذه الدراسة من خلال ورش عمل تم عقدها في عدد من مناطق المملكة شاركت فيها شرائح مختلفة من المجتمع.

وبين المهندس العيسى أن الهيئة تقوم بجولات تفتيشية للتأكد من التزام منشآت الإيواء السياحي بالأسعار المعتمدة ووضع لوحة بالأسعار في استقبال المنشأة ، ودعت المواطنين في حال وجود تجاوزات بالأسعار أو وجود ملاحظات أخرى الاتصال بمركز الاتصال السياحي/ 8007550000، أو التواصل من خلال موقع الهيئة الالكتروني : www.scta.gov.sa .

أضـــواء

قرار تأنيث محلات الملابس النسائية.. والمسرح!

ما حدث في نجران من تدافع وفوضى أثناء عرض الفنان الكويتي طارق العلي لمسرحيته أمر طبيعي ومتوقع الحدوث من جمهور متعطش لمشاهدة أعمال مسرحية كوميدية، ومتشوق لرؤية نجوم تعودوا على مشاهدة أعمالهم عبر القنوات الفضائية أو الفيديو فقط.

خلدون السعيدان

الحدث طبيعي؛ لأن غالبية الشباب السعودي محروم من البهجة والفرح في ظل التهميش التام لهم ولاهتماماتهم؛ كل ما يريدونه هو اقتناص أي فرصة تغير نمط حياتهم، لذلك تأتي انفعالاتهم في كثير من الأحيان مشحونة بطاقةٍ زائدة.

إن ما حدث في نجران وقبله في حفلة رابح صقر في جدة، تأكيد آخر على ضرورة إيجاد حلول عاجلة وسريعة لمشكلة الفراغ الذي يعانيه الشباب السعودي وحده من دون كل شعوب العالم.

حين تشاهد على القنوات الفضائية حفلاً غنائياً في القاهرة، أو إحدى دول الخليج، فغالباً ما يكون الشباب السعودي هو الذي يتمايل ويتراقص ويظهر جميع أنواع الفرح بشكل مبالغ فيه أحياناً، وذلك ليس نقصاً في عقله، أو لوثة في فكره، إنما لحاجته الكبيرة للفرح، وللكبت الذي يعانيه في بلده، فهو يريد في لحظة واحدة إخراج كل ما بداخله من بهجة وسعادة، لإحساسه بأن الفرصة ربما لن تأتيه ثانية.

هذه الرغبة بالفرح والإحساس بالنشوة النفسية العارمة نراها في شوارع مدن المملكة، من خلال المناسبات الوطنية والأعياد، من إطلاقهم العنان لأصوات الكاسيت عالياً، والرقص على أنغام الأغاني الوطنية.

بالتأكيد أن ما حدث في نجران لم يكن مقبولاً، ولكنه نتيجة طبيعية لحضور فنان له شعبية كبيرة مثل طارق العلي، الذي كان من المفترض على المنظمين أن يوفروا له مكاناً لائقاً يتسع لعدد أكبر من الحضور.

إن إحياء المسرح الجماهيري مطلب ملح ومهم للعديد من الشباب الذي يرغب بتواجد نجوم من السعودية والخليج، وقرار إحيائه يحتاج إلى قرار حاسم وشجاع، كما حدث مع قرار تأنيث محلات الملابس النسائية.

نحن بحاجة إلى قرار قوي يعيد لنا المسرح السعودي الجماهيري، الذي كان حاضراً قبل أكثر من عشر سنوات، وعبر النجوم الكبار: القصبي، والسدحان، والسناني، وغيرهم، وكان الجمهور موجوداً بشكل يومي لمشاهدة العروض.

والأمر جداً بسيط ولا يحتاج إلى كل هذا التأخير، خاصة في ظل استعداد العديد من المنتجين للدخول بقوة إلى المسرح الجماهيري، وتعطش الشباب لحضور المسرحيات سيوفر هذا القرار نافذة لاستهلاك طاقة الشباب، وسيضمن لنا عدم تكرار ما حدث في نجران.

عن صحيفة (الرياض) السعودية

تقرير حول مجريات (ملتقى الخليج للأبحاث 2011) في جامعة كامبريدج

لندن / متابعات :

اختتمت فعاليات ملتقى الخليج للابحاث 2011 الذي عقد في جامعة كامبريدج بحضور ما يزيد على اربعمائة مشارك، من بينهم الأمير تركي الفيصل والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبداللطيف الزياني،ووزراء ومسؤولون تنفيذيون من دول الخليج، وعدد من كبار موظفي الأمانة العامة للمجلس، ومتخصصون، وباحثون، وأكاديميون من مختلف الجامعات والمراكز البحثية المرموقة في العالم .

وافتتح الاجتماع الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر رئيس «مركز الخليج للأبحاث» ،وأدار الحوار الدكتور ياسر سليمان من جامعة كامبريدج.

وتحدث الأمير تركي الفيصل أثناء افتتاح أعمال الملتقى، ومن ثم قدم الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبد اللطيف الزياني مداخلة تحدث فيها عن مجلس التعاون وما حققه من انجازات، كما تحدث الدكتور بهجت قرني أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة عن الثورات العربية والوضع الراهن في جمهورية مصر العربية .

في بداية الملتقى رحب الدكتور عبدالعزيز صقر بالحضور وقال في كلمة مقتضبة أن هدف الملتقى هو تبادل الخبرات والأبحاث العلمية بخصوص منطقة الخليج عبر مشاركة عدد من الشخصيات الأكاديمية العالمية والخليجية في ورش عمل مختلفة تبحث آليات توفير بيئة أكاديمية تعزز الدراسات والتبادل العلمي والأكاديمي في شتى المجالات ذات العلاقة، وذكر في هذا السياق ان الشراكة بين مركز الخليج للابحاث وجامعة كامبريدج تأتي لتعزيز التعاون وتبادل المنفعة المشتركة بين الطرفين. وشدد الدكتور صقر على أن مركز الخليج للأبحاث سيستمر في عقد هذا الملتقى بشكل سنوي في جامعة كامبريدج، وانه بالتعاون مع مركز الخليج للأبحاث-كامبريدج سيواصل مسيرة نشر المعرفة انطلاقا من مبدأ أن المعرفة للجميع.

في هذا الاطار نوه الدكتور صقر بالانجازات الكبيرة التي حققها مركز الخليج للابحاث من خلال مختلف المشاريع البحثية والنشاطات والفعاليات التي عقدها عبر مسيرته الطويلة من النماء والعطاء .

من جانبه أكد الأمير تركي الفيصل، رئيس مجلس إدارة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية أن أهم مبادئ السياسة الخارجية السعودية هي عدم التدخل في شؤون الآخرين، وتحدث عن التطورات التي تشهدها بعض البلدان العربية في الوقت الراهن، وقال إنه لم يتوصل بعد إلى التسمية النهائية لما يحدث في المنطقة العربية، لكنه وصف بعض ما يحدث الآن على انه «حمام دم» اكثر من كونه تعبيرا عن ربيع أو ازدهار. وذكر الأمير بالعواصف التي هبت بالمنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكيف حافظت المملكة العربية السعودية وسط كل ما حدث في الماضي على هدوئها وأمنها واستقرارها.

كما تحدث الأمير عن تاريخ الجزيرة العربية التي كانت، ولمئات السنوات، مسرحا لصراعات وحروب، بيد أن السعودية تنعم الآن بالأمن والظروف الملائمة للحياة الكريمة، وعلى العكس أصبح الناس يأتون من كل مكان للاستقرار فيها بسبب توافر ظروف العيش الكريم.

وبين في هذا السياق أن الأمن والاستقرار الذي وصلت إليه المملكة العربية السعودية هو مكسب لا تفريط فيه. وتحدث أيضا عن مسيرة مجلس التعاون الخليجي الذي بدأ في المجال الاقتصادي ثم تطورت اهتماماته لتشمل مختلف المسائل التي تخص المجلس، معتبرا أن الوقت قد حان لتعاون أكبر في المجال العسكري.

وتطرق الأمير إلى القواعد التي يقوم عليها نظام الحكم في السعودية، والتي يرتكز بندها الأول على مسألة تحديد الهوية، مؤكدا أن السعودية دولة مسلمة وعربية، دستورها القرآن وسنة النبي - صلى الله عليه وسلم - كما تحدث عن البيعة التي تنص على أن دور الحاكم هو في الأساس الحفاظ على حياة الناس وحماية الحدود وعدة مسائل أخرى، ومن واجب المحكومين تقديم الدعم الممكن لتحقيق هذا الأمر. وتحدث أيضا عن أهل الحل والعقد وهم في السعودية العلماء ومجلس الشورى والعائلة الحاكمة ورؤساء القبائل والأكاديميون والتجار. وبين أن الملك يأخذ بيعته من أهل الحل والعقد، ومن واجب الناس أن يقوموا بالبيعة.

على صعيد متصل تحدث الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياني عن الدور الفعال الذي يلعبه مجلس التعاون، وأنه تمكن عبر السنوات من مواجهة العديد من التحديات، وقد تبين ذلك جليا في بداية التسعينات والموقف الفعال في التعاون مع الكويت أثناء الاجتياح العراقي عام 1990، وكذلك نجاح المجلس في التعاون مع البحرين لتجاوز الأزمة التي مرت بها مؤخرا. كما تحدث عن دور المجلس في ضمان الأمن والاستقرار لسكانه مع توفير كل مستلزمات الحياة الكريمة.

وأشاد في هذا الصدد بما حققه المجلس من تقدم اقتصادي بفضل العمل المشترك الذي تقوم به دول الخليج في مواجهة مختلف التحديات. وبين الدكتور الزياني أن تحقيق الأمن والاستقرار هو من أهم الأولويات، وأن أعضاء المجلس يؤمنون بالتعاون المشترك لكنهم يرفضون أي تدخل خارجي في شؤون دولهم الداخلية. وبين كذلك أن المجلس إلى جانب عمله في الداخل قام بعدة مبادرات على المستوى الإقليمي من أهمها المساهمة في إعادة بناء غزة، والدعم الكبير الذي يقدمه لمصر، والمساعدات الإنسانية التي قدمت في ليبيا وأفريقيا.

أبوظبي ترفع اعتمادها على الطاقة المتجددة إلى (80 ٪)

ابوظبي / متابعات :

تقود أبوظبي المنطقة في مجال الطاقة البديلة خلال السنوات المقبلة، من خلال العديد من المبادرات الرامية الى رفع نسبة استحواذ إمدادات الطاقة المتجددة إلى 80 ٪ من حاجة الإمارة للطاقة بحلول منتصف القرن الحالي مقارنة مع 13 ٪، بحسب نتائج دراسة شاملة للجنة المنظمة لفعاليات الخريطة الاستثمارية لدولة الإمارات، بتكليف من وزارة الاقتصاد.

ونوهت الدراسة الى أن الإمارات اعتمدت استراتيجية شاملة ومتكاملة لخلق مزيج متنوع من مصادر الطاقة وذلك منذ سنوات حيث يتم العمل على توفير 7 ٪ من الكهرباء من الطاقة المتجددة. وبينت بأن الإمارات توفر فرصا استثمارية هائلة في مختلف مجالات الطاقة البديلة والطاقة النظيفة، ضمن خطط التنمية المستدامة، بقيمة تزيد على 368 مليار درهم خلال السنوات العشر المقبلة، وبحلول 2020، علاوة على فرص في إنتاج الوقود الحيوي.

وقال فراس دحلان نائب رئيس اللجنة المنظمة لفعاليات مؤتمر الخريطة الاستثمارية لدولة الإمارات إن البيانات الرسمية تتوقع زيادة حاجة العاصمة أبوظبي من الطاقة لأكثر من الضعف، لترتفع بنسبة 130 ٪ من 10 جيجاواط حالياً إلى 23 جيجاواط بحلول عام 2020، نظرا للارتفاع الكبير المتوقع أن تشهده الإمارة في الطلب على الطاقة لمواكبة متطلبات عملية التنمية في الإمارة.

وتؤكد الدراسة ان توليد هذه الكميات الكبيرة من الطاقة بالاعتماد على الوقود التقليدي فقط سيؤدي إلى زيادة كبيرة في الانبعاثات الكربونية، منوهة الى أن أبوظبي تسعى إلى تطوير مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة لتأمين احتياجاتها المستقبلية من الطاقة.

وقدرت اللجنة المنظمة لفعاليات الخريطة الاستثمارية لدولة الإمارات حجم الفرص الاستثمارية في قطاع مشروعات الطاقة البديلة والمستدامة بنحو 100 مليار دولار(368 مليار درهم) حتى العام 2020، مشيرة إلى أن الإمارات شهدت طفرة في إطلاق عدد من تلك المشروعات خاصة في مجال إنتاج الوقود الحيوي والطاقة البديلة .

وتوقعت الدراسة أن تستحوذ مشروعات إنتاج الوقود الحيوي والطاقة البديلة من مصادر تدوير النفايات والطاقة الشمسية حوالي 50 ٪ من الفرص الاستثمارية المتاحة في الإمارات حتى 2020، بينما تنال مشروعات إعادة تدوير المياه 20 ٪، وتذهب نسبة 30 ٪ إلى الفرص في مشروعات تطوير المدن المستدامة.

وتأتي دراسة فرص الاستثمار في الطاقة البديلة، ضمن 7 مجالات رئيسية سيتم اعداد دراسات حول الفرص المتاحة فيها، بما في ذلك قطاعات مثل الصناعة والقطاع العقاري، والخدمات اللوجستية، والتي تتناسب مع مقومات الاستثمار في كل إمارة، وسيتم الإعلان عنها تدريجيا من الآن وحتى نوفمبر المقبل، للإطلاق الرسمي للخريطة في العاصمة أبوظبي.

ولفتت الدراسة إلى أن حكومة أبوظبي اتبعت وسائل للتحفيز على انتاج الطاقة باستخدام التقنيات النظيفة للوقود التقليدي، إضافة إلى العمل على خفض الانبعاثات في المنشآت الصناعية من خلال تقنية التقاط الكربون وتخزينه وغيرها من وسائل الحد من انبعاثات غازات الدفيئة.

ولفتت إلى أن بلدية أبوظبي بدأت إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية بطاقة 100 كيلو واط / ساعة، ضمن برنامج يخفض استهلاك الطاقة إلى ما بين 25 و 30 ٪ لإدارة الطاقة وإنتاجها بالطرق الصديقة للبيئة.

وقال دحلان" اننا أمام تحول تاريخي يتجسد في طموح تكنولوجي واستثمار في التعليم فقد وضعت إمارة أبوظبي خطة تطويرية ذكية طويلة الأمد تتميز بالطموح التكنولوجي وتهدف إلى زيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال العشرين سنة المقبلة إلى نحو 416 مليار دولار".

وتشير الدراسة الى أن أبوظبي تعتزم خفض حصة البترول في اقتصادها من 56 ٪ إلى 36 ٪ والتركيز على قطاعات البتروكيماويات والمعادن والطيران والدفاع والأدوية والتكنولوجيا العضوية والسياحة والصحة والنقل والتجارة بالإضافة إلى القطاع اللوجستي والتعليم والإعلام والخدمات المالية وخدمات الاتصالات. ونوهت الى أن أبوظبي تبني حالياً مدينة "مصدر" وهي مدينة مستقبلية تبعد نحو 30 كلم عن العاصمة وتكون فيها نسبة ثاني أكسيد الكربون متدنية مقارنة بالمدن الأخرى، ويكتمل المشروع في عام 2020.

وتتكون المدينة، حسب خريطة البناء من طرق محمية من الشمس ومن منطقة مشاة كبيرة تشبه الأسواق الشرقية ومن مبان قريبة من بعضها لكي ترمي بظلالها على بعضها البعض، وبذلك تنخفض كمية الطاقة الهائلة التي تستهلك في الأبنية لتبريدها. كما يمنع تسيير سيارات تعمل بالبنزين في شوارع مدينة مصدر، بل سيارات تعمل على الكهرباء.

ولفتت الى وجود محادثات بين شركات ألمانية وأبوظبي بهدف إنشاء مركز للأبحاث والتطوير للسيارات الكهربائية في مدينة "مصدر"، ويتم في هذه المرحلة التجريبية من المشروع تسيير سيارات صغيرة تعمل على البطارية مصنوعة في هولندا ويتم تشغيلها بواسطة الحاسوب.

وأكدت الدراسة أن أبوظبي تعمل بقوة في مجال الطاقة المتجددة وتعمل جاهدة على تأمين التكنولوجيا الضرورية لها. وبناءً على قرار حكومي تسعى الإمارات لغاية عام 2020 إلى أن تستمد 7 ٪ من طاقتها من مصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة الشمسية.

وأشارت الدراسة إلى أن أبوظبي تعتزم توفير مساعدات للسكان لتحفيزهم على التحول إلى الطاقة الشمسية، ويبلغ حجم المساعدات 40 ٪ من الكلفة العامة، حيث يكلف تركيب معدات الطاقة الشمسية للفيلا الواحدة نحو أربعين إلى خمسين ألف دولار.

(المياه) السعودية تعلن بدء التشغيل التجريبي لمحطة معالجة «الخمرة4»

الرياض / متابعات :

أعلنت شركة المياه السعودية عن بدء التشغيل التجريبي لمحطة المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي جنوب جدة (الخمرة 4)، نهاية العام الجاري، حيث تقع المحطة في منطقة الخمرة على طريق جدة - الليث على بعد (45 كم) جنوب مطار الملك عبد العزيز الدولي وعلى بعد حوالي (70 كم) من العاصمة المقدسة.

وقالت شركة المياه الوطنية: «إن تكلفة تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف الصحي (بالخمرة 4) بلغت (271,735,139) ريالا، بطاقة استيعابية تبلغ 250 ألف متر مكعب يومياً، وتصل في أوقات الذروة إلى 375 ألف متر مكعب يومياً.

وأوضحت الشركة أن المشروع يتكون من مدخل لاستقبال مياه الصرف الصحي ونقلها إلى المصافي الميكانيكية ثم إلى أحواض عزل الرمال كمرحلة ثانية تليها مرحلة إزالة عنصر الفسفور في أحواض مخصصة لذلك وانتقالها إلى أحواض أخرى تعنى بعملية الترسيب الثانوي (المروقات) ثم إلى أحواض المرشحات تليها مرحلة المعالجة الأخيرة بوحدة التعقيم بالأشعة فوق البنفسجية (U.V)، بالإضافة إلى احتواء المشروع لوحدة مكائن عصر الحمأة وذلك للتخلص منها وفق المعايير البيئية المطبقة.

وأشارت شركة المياه الوطنية إلى أن المشروع يهدف إلى إيجاد بيئة جديدة تساعد على الحماية من إخطار التلوث البيئي ، إضافة إلى المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الصحي والتي تشمل مياه الصرف الصحي التي تم معالجتها ثنائياً بمحطات المعالجة بالخمرة الأولى والثانية والثالثة، واستيعاب الزيادة الكبيرة في تصرفات مياه الصرف الصحي بمنطقة جنوب جدة وحماية المصادر المائية بما فيها مصادر المياه الجوفية من التلوث وضمان التخلص من المياه المعالجة والحمأة الناتجة بطريقة آمنة، وبالتالي فأنها ستحد من انتشار الأمراض وإمكانية الاستفادة مستقبلاً من المياه المعالجة لزراعة الأشجار والمسطحات الخضراء .

وبينت شركة المياه الوطنية أنها نجحت في إنجاز محطة الخمرة الصناعية (6) في الوقت المحدد، حيث ستبدأ تشغيلها بشكل تجريبي مطلع شهر شوال ، كما أن الطاقة الاستيعابية لمحطة الخمرة الصناعية (6) تبلغ 50 ألف متر مكعب يومياً، وبتكلفة تتجاوز (150) مليون ريال، وستخصص المحطة ما يقارب 25 ألف متر مكعب يومياً لمعالجة مياه الصرف الصحي المنزلية فيما خصصت 25 ألف متر مكعب يومياً لمعالجة مياه الصرف الصحي الصناعي .

ولفتت الشركة الانتباه إلى أن المشروع يتكون من مدخل لاستقبال مياه الصرف الصحي ونقلها إلى المصافي الميكانيكية ثم إلى مرحلة عزل الرمال تليها مرحلة أحواض الاتزان ثم أحواض الترسيب الابتدائي (المروقات) ، وتلا تلك المراحل منظومة حقن المواد الكيميائية والبوليمر للانتقال بعد ذلك لأحواض المعالجة البيولوجية ثم أحواض الترسيب الثانوية (المروقات)، يلي ذلك مرحلة منظومة نزع الحماة ووحدة المولدات والمحولات وأجهزة القياس .

أخي المواطن

ساهم معنا في إنهاء أزمة البترول عبر مكافحة ظاهرة بيعه في السوق السوداء

شركة النفط اليمنية-عدن